

الطريق إلى الإسلامية عند الكواكبي

د. محمد جمال طحّان

تمهيد:

نظر الكواكبي حوله مولانا بين حياة أُمته ومعيشة الدول المتكئمة وما نصيبه من هناء. وحين تأمل الأمر وجد أن ذلك تأتى من حركة مارتن لوثر (Luther) والإصلاحات العالمية المماثلة. ولما عاد إلى استقراء التاريخ العربي - الإسلامي لاحظ فيه جوانب مشرقة حين كان الدين في أوج احترامه. إذ كانت السياسة الإسلامية نيايية اشتراكية وكان لأهل الحل والعقد دور رئيس في توجيه دفة الحكم، إذ كان الحكام ملزمين بمشورتهم. وذلك الحكم المستقر (حيث سادت العدالة والحرية والمساواة) جعل الناس أمنين، يلتفت كل منهم إلى وظيفته في المجتمع، ليقوم بها خير قيام. ونتيجة مقارنة الكواكبي تلك الأحوال، المفضية إلى التقدم، بالأوضاع السائدة في مجتمعه، راح يجول بفكره من الوجود إلى واجب الوجود، مشاركا رفاهه المتورين في البحث عن وسائل الترقى.

وبعد دراسة وتمحيص رأي الكواكبي أن يبدأ التغيير بإصلاح القواعد الاعتقادية والأخلاقية والسياسية، وفي إجراء التنظيمات، وتحقيق الاجتماعات والمفاوضات لجمع شمل الآراء حول ما تنفق الأمة عليه.

إن الهدف الأساسي لدى الكواكبي، هو وضع الحل النهائي لمسألة الحكم، وقد وجد ضالته في الإسلامية، التي تمارس سياسة الاشتراك في الحكم، وتدعو إلى العمل على مراقبته (١). فبتحقق الإسلامية يعنى الناس جميعاً بشؤون الأمة في ظل الحكومة الصالحة، التي يتم فيها الاهتمام بالدين، والاعتناء بالعلم، وتحقيق التعاون، واجتماع الرأي.

كيف يجري الإصلاح ويُزال الاستبداد ويتم التوصل، وفق تصور الكواكبي، إلى الإسلامية الحقّة بما تطرحه من مبادئ سيامية تتحقق باتباعها قيم الحرية والعدالة والشورى والمساواة؟

إن نقطة البداية لذلك كله تتركز في إدراك معظم المواطنين أنهم يعيشون واقعاً فاسداً يتطلب الإصلاح. وهذا يعني أن بداية البدليات على طريق التغيير إنما تكمن في تنمية الوعي ترويجياً لإصلاح الدين وإنشاء جمعية تحنى بتحقيق الإسلامية.

١- الوعي:

يشير الكواكبي إلى أهمية وعي الإصلاح معلناً "إن احتياجنا العام إلى الإصلاح بالغ فينا حتى إلى لزوم الإصلاح في تفهم معنى لفظة الإصلاح ولذلك نبتدئ، بتعريف الإصلاح إنه في اصطلاح السياسيين إزالة المفساد وإكمال النواقص وموضوعه تنظيم الإدارة السياسية وغايته حصول السعادة العمومية وهي بغية الكل في الكل" (٣) وهذا التعريف يتألف من شقين، فهو أولاً: إزالة المفساد، وهو ثانياً: ترقى الأمة. وموضوع الإصلاح هو تنظيم الإدارة السياسية أولاً ليتم للناس التمتع بالسعادة في ظل الأمن والحرية.

والإصلاح ليس بالأمر المستحيل. ومن الخطأ تصديق ((قول من قال: إننا أمة ميتة فلا ترجى حياتنا، كما لا إصابة في قول من قال: إذا نزل الضعف في دولة أو أمة لا يرتفع)) (٣) بل على العكس من ذلك فإن الأمة، التي تسعى لاسترجاع أسباب حياتها، هي أمة ستحقق مبتغاها ولا ريب. ولنا في الأمم السالفة براهين على ذلك، فتلك أمة الرومان، التي نهضت بعد عثرة، واليونان، الذين جددوا نشاطهم ونهلوا من غيرهم، حتى بلغوا من القوة ذروتها، ومن العلم أوجه، وكذلك فعل الأمريكان في العصر الحديث.

والمهم أن من يريد الإصلاح عليه معرفة معناه ليجد في طلبه، ولا ينتظر ذلك من حكومته، أو من أمة أخرى غير أمته. فإذا أردنا إزالة المفساد، وتنظيم أحوالنا السياسية، فإنه يجب علينا أن نطالب الحكومة بحقوقنا، ونلج في طلبها، ليس على سبيل الصدقة، وإنما بأسلوب يجعلها تدرك جدية مطالبنا. وبغير ذلك فلن نتمكن من نيل حقوقنا (٤). فلا يمكن أن تمنح الحكومة شعبها حقوقه مالم يطالبها بها باستمرار. فإذا شعر الإنسان أنه أسير في وطنه، ولا يمكنه الحصول على حريته، وجب عليه أن يضرب في الأرض سعياً وراءها، مقاطعاً كل مستقبل يواجهه، مهما عانى في سبيل حريته ((فإن الكلب الطليق خير حياة من الأسد المربوط)) (٥). ولابد للمرء، حين يوضع في مجال الاختيار بين الذل والموت، أن يختار الموت حتى لا يعيش حياة لا شيء فيها سوى الحرص على رضى المستبد لقاء طعام لا يسد رمقاً، وشراب لا يروي عطشاً. إن الخوف هو الذي يرسخ الاستبداد، أما الشجاعة فهي وحدها التي تمنح الإنسان الحياة الكريمة أو الموت الشريف، وبذلك يحصل الإنسان على المجد الذي لا يأتي بالتذلل أمام المتكبرين ولكنه يطلب ببذل النفس في سبيل تحصيله.

ولا يكتمل الإصلاح السياسي إلا بمراقبة الحكم، الذي يجب أن يكون وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، أما الحكم الظالم فإن طاعته غير واجبة على المسلمين وإنما الواجب هو محاربة الحكام الظالمين، لإزالة مفسادهم، وتنفيذ حكم الشريعة فيهم، تحقيقاً لمعنى الآية: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (٦)، الذين لا تجوز طاعتهم (٧).

يطرح الكواكبي، في نهاية كتابه عن الاستبداد، خمسة وعشرين مبحثاً يرى أنها تحتاج إلى تدقيق وتفصيل، بما ينطبق على أحوال كل بلد وخصوصياتها، ويقول إنه يعدد ((هذه المباحث تذكراً للكتاب

ذوي الأبواب وتنشيطاً للنجباء على الخوض فيها)) (٨). ويطالب بالبحث فيها بالترتيب، لكنه يبدأ بالعكس، ويتناول شرح البحث الأخير منها فقط، والذي يتعلق بالسعي إلى رفع الاستبداد، لأنه في نظره، أهم الموضوعات المطلوب حلها، والتي يجب الابتداء بها. ويضع ثلاثة شروط مبدئية لرفع الاستبداد واستبداله وهي: شعور الأمة بآلام الاستبداد، والتدريج، وتهيئة البديل. فالشرط الأول: على الأمة أن تشعر بآلام الاستبداد وما يحدثه من تفاوت وفوضى بين الناس، وما يزرعه من ذل وضعة في قلوبهم، وذلك حتى تستحق الحرية لأن نوالها عفواً لا يفيد الأمة في شيء، لأن من لا يتعب في تحصيل شيء، لا يهتم بحفظه ((فلا تلبث الحرية أن تتقلب إلى فوضى، وهي إلى استبداد مشوش أشد وطأة كالمريض إذا انتكس))، والحرية النافعة إنما هي التي تحصلها الأمة، بعد الاستعداد لقبولها، وبذلك تتمكن من الحفاظ عليها (٨).

فيجب على الأمة أن تتمسك بالطباع الجيدة، وتطلب الحرية والعدالة، وتقدر قيمة الاستقلال، وتعرف مزية النظام على الفوضى ((وخلاصة البحث أنه يلزم أولاً تنبيه حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة لها بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها)) (٨). فمن أراد تخليص أمته من أسر الاستبداد، عليه أولاً، أن يبيت فيها العلم بسوء حالتها، وأن يبين لها إمكانية التغيير. وسرعان ما ينتشر الشعور الحاد بآلام الاستبداد بين الناس حتى يكاد يشمل أكثر أفراد الأمة مما يؤدي بالناس إلى التحمس فينا دون مع المعري:

((إذا لم تقم بالعدل فينا حكومة فنحن على تغييرها قراء)) (٨)

ومن يبعث في أمته الحياة، ويوقظها على الشعور بآلام الاستبداد، هو الإنسان الذي يجهد في ترقية معارفه، بالتلقي والمطالعة، وبإحراز علم يكسبه في قومه موقعاً محترماً، ويحافظ على آداب قومه وعاداتهم، محتفظاً بوقاره، متجنباً مصاحبة الحكام، وملتزمًا بحسن الأخلاق، يحب وطنه، ويساعد الضعفاء، ويغار على الدين (٨).

فلا بد أن تبدأ مقاومة الاستبداد بتعميم الوعي، الذي بوساطته يمكن التفريق بين الخير لإلجاء الحاكم إليه، وبين الشر لردع الحاكم عنه، لأن الأمة إنما جاءت بالحاكم لخدمتها لا ليستخدمها، وهي لا تستطيع معرفة ذلك إلا إذا انتشر فيها العلم الذي يقضي على الخوف المزروع في نفوس الرعية (٩). وذلك لأن معرفة حقيقة ضعف المستبد يزيل خوف الناس منه، إذ يرونه عاجزاً لا حول له ولا قوة إلا بجهلهم وانصياعهم. ((فإذا ارتفع الجهل وتوّر العقل زال الخوف)) (١٠) وبدأ الناس في معرفة مكان مصلحتهم.

فالوعي هو أول خطوة على طريق إزالة الاستبداد، فإذا عمّت المعرفة، ((عند ذاك لا بد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال)) لأن انتشار العلم يكسر قيود الأسر، ويلجم المستبدين ((وكم أجبرت الأمم

بترقيها المستبدّ اللئيم على الترقّي معها والانقلاب)) فيتحول من منتقم حاقّد إلى رئيس عادل يخاف الحساب.

وحتىّ يعمّ العلم في الأمة، لابدّ أولاً من الاعتراف بالجهل، وذلك يكون بداية المعرفة، فلا ندعي علماً بما لا ندري عنه شيئاً؛ ثم نحاول أن ننهل من العلوم، التي ((توسع العقول وتعرّف الإنسان ما هي حقوقه وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النوال، وكيف الحفظ)) وبذلك نتعرّف إلى حقوقنا وحدودها، ونتعلم كيف نطالب بها، وكيف نحصل عليها ونتمسك بها، مما لا يدع مجالاً لاستبداد حاكم أو ولي (١٠). وهذا يتطلب تحقيق الشرط الثالث من شروط رفع الاستبداد واستبداله، ألا وهو تهيئة بديل الاستبداد، قبل مقاومته، وذلك حتى لا يصبح الأمر مجرد استبدال مستبد آخر.

ففي كل عمل لابد من معرفة الغاية، ومعرفة الطريق الموصلة إليه، لنتمكن من الإقدام عليه. ولا تنفع المعرفة الإجمالية العامة، بل لابد من معرفة الغاية، معرفة واضحة، ورسم الخطة الموصلة إليها، رسماً واضحاً ودقيقاً. فإذا أردنا استبدال الاستبداد فعلياً تهيئة ماذا نقيم مكانه، تهيئة موافقة لرأي الأغلبية، التي يجب أن تكون مقتتعة بضرورة التغيير. وتساعد الصحف والمراسلات المنتظمة على إقناع الرأي العام بالتغيير المطلوب. وموافقة الرأي العام ضرورية، حتى لا يكون الإقدام على التغيير ناقصاً، وحتى لا ينضم بعض الناس إلى ضرب المستبد، فتكون الغلبة في جانبه. فلا بد من تقرير شكل الحكومة المطلوبة، بدلاً من الاستبداد، قبل مقاومته حتى لا يقع الخلاف في أثناء محاولة إزالته. ويشدد الكواكبي على أهمية تعميم الشكل المطلوب لا الاقتصار على موافقة الخواص، وذلك لأننا إذا أردنا له النجاح فلا بد أن يأتي مترافقاً بقبول الرأي العام (١١).

هذا فضلاً عن أن بث الوعي وإقناع العامة بالشكل المطلوب هو أمر واجب على كل إنسان يرى في نفسه القدرة على ذلك. فعلى كل إنسان قادر أن يرتب بين أوقاته وأشغاله، ويترك الشغل الذي لا يجد له وقتاً كافياً، أو يفوضه إلى من يفهم حق القيام به. ويرتب نفقاته على نسبة المضمون من كسبه، ولا يحمل نفسه مالا تطبيق، بل يتخصص في عمل واحد، لأن العلم الدقيق والإتقان ضروريان للنجاح في أي عمل كان. ويرتب نفسه للمجد على حسب استعداده الحقيقي، فلا يتطاول على ما لا يستطيعه، وعليه أن يسعى إلى تربية الآخرين على ذلك، بالإقناع والموعظة والقوة الحسنة (١٢).

((والخلاصة أن الراغب في نهضة قومه، عليه أن يهيئ نفسه ويزن استعداده ثم يعزم متوكلاً على الله في خلق النجاح)) (١٣) وهذه من وظيفة عقلاء الأمة وسراتها. فإذا عرفنا أن الأمة هي مجموعة أفراد، أدركنا تأثير الفرد الواحد في أمته، وأمكنا القول إن اجتهد كل فرد في ترقية نفسه كفيل بترقي الأمة كلها، لذلك فإن مقاومة الاستبداد، وطلب الحرية، وتغليب الشريعة على السلطة، وتوحيد الله حقاً، وتقييد الحكام، وطلب المجد، للوصول إلى المساواة والعدالة والحرية، في ظل سلطة عامة، هي أمور مطالب بها كل فرد في الأمة "وقد قال تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...)) (١٤). والنتيجة أن الأمة ((ليس لها من يحك جلدًا غير ظفرها، ولا يقودها إلا العقلاء بالتتوير والإهداء والثبات)). وهذا الإهداء والأمر بالمعروف، متعين على كل فرد في الأمة،

ولو أهمله سواء، لأنّ على المسلم أن يعمل من غير أن ينتظر ذلك من غيره. حتى إذا سعى كل فرد بنفسه إلى إقامة الحق ومقارعة الباطل، وجد في أمته كثيرين على شاكلت، وبذلك يتجمّع حشد كبير في وجه الاستبداد يعرف كل منهم ((أن الله، جلت حكمته، قد جعل الأمم مسئولة عن أعمال من تحكمه عليها)) (١٥)، وأنّ على الإنسان أن يتحمّل مسؤولية حياته ومصيره، وأنّ الأمة لا تسترجع عزّها إلا بعد أن تعي حالتها، وتبلغ رشدّها، وتعرف أن المستبدّ وأعدائه لا يمكنهم إنقاذ الأمة لأنّ وزير المستبدّ مستبدّ لنيم مثله ((فهو يجوز العقل أن ينتخب رفيق من غير أهل الوفاق)) (١٦) مع معرفة أن المستبدّ لا يستوزر إلا بعد الاختبار. بناء عليه، علينا ألا نغترّ بما يتشدّق به الوزراء والقواد من الإنكار على الاستبداد وادعاء مطلب الإصلاح، وألا ننخدع لمظاهر التقوى في بعضهم، ولا ننقّ بهم، لأنّ الخير ينافي سيرهم وسيرتهم، وهم لا يقصدون بادعاءاتهم ومظاهرتهم غير إقلاق المستبدّ، وتهديد سلطته ليشاركهم في استدرار دماء الرعية، واستباحة أموالها. ولنعلم أن العقلاء والمتقّين، هم الوحيدون القادرون على تحرير البلاد. والقضاء على الاستبداد وأعدائه، حتى إذا نشروا الوعي بين الناس هبّوا جميعاً إلى إزالة الاستبداد واستبدال حكومة شوريّة به ينعم في ظلّها الناس بالحرية والمساواة.

٢- التدرّج:

إنّ عملية الإصلاح لا يمكن أن تتم بين ليلة وضحاها، لذلك لا يطالب الكواكبي بالتغيير المفاجيء، وإنما يريد أن يتم التغيير بالتدرّج، فإذا كان ((سبب الخلل النازل هو الجهل الشامل)) فلا بد من ((إنذار الأمة بسوء العاقبة) وتقرّيع أفرادها على تفرّقهم وتقاّعسهم وسكونهم إلى الجهل إلى أن يدركوا أن ((الدواء هو: أولاً تنوير الأفكار بالتعليم، ثانياً إيجاد شوق للترقي في رؤوس الناشئة)) (١٨) وليس هذا بالعمل الهين، وإنما يحتاج توجيه الرأي العام إلى صبر وجهد ((ولا يخفى أن إصلاح الفكر العام دونه صعوبات كثيرة: لأنّ العامة تأبى قبول كل ما يخالف ما تقرّر عندها)) (١٩). ولا بد أن يتصدّى لهذا العمل العلماء الغيورون، فيستعملون النصيح والتوبيخ مع الشباب، ويحاربون فتور الشيوخ بجرائد مخصوصة، تقابلهم باللوم والتبكيّت، ويسلطون عليهم أقلام الأدباء وألسنة الشعراء، وبمثل هذا التدبير تثور حرب أدبية بين الناشئة والواهنة حتى يدبّ حبّ العلم في النفوس وتتصلح الأخلاق ويكثر في الأمة أباء الضمير (٢٠).

وقد اتفق الحكماء على أن إصلاح الأخلاق من أصعب الأمور وأحوجها إلى الحكمة والعزم القوي، وقد سلك الأنبياء، لإنقاذ الأمم من فساد الأخلاق، مسلك الابتداء أولاً بفكّ العقول من الشرك بالله، ثم جهدوا في تنويرها بمبادئ الحكمة وتعريف الإنسان بأنّه حر مختار، ثم علّموه أن الإنسان مكلف بقانون الإنسانية، ومطالب بحسن الأخلاق، وعلموه ذلك بأساليب التعليم المقنع، وبث التربية التهذيبية. والحكماء السياسيون الأقدمون اتبعوا الأنبياء في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب، أي بالبده بالفترة الدينية، التي تؤدي إلى تحرير الضمائر، ثم بالتربية والتهذيب والتعليم، فجددوا الدين ونقّحوه

وأصلحوه، لتجديد خليق أخلاق الأمم. أما بعض الحكماء الغربيين المتأخرين فقد حاولوا اختصار الطريق، بتشجيع أعوان المستبد على الفساد، لإيقاظ الحقد عليه، بغية تحرير الأفكار وتهذيب الأخلاق. إلا أن بين الشرقي والغربي فروقاً كثيرة مما يجعل من غير الممكن اتباع مذاهب زعماء الحرية في الغرب، الذين نشأت حركة قوية في أفكارهم، بعد أن نقل الإسلام العلم إليهم، فاعتمدوا قوة هذه الحركة وأضافوا إليها ما لا يصلح للشرقيين، من ذلك: التغني بالحرية بدل الدين، واستباحوا القسوة، وقاعدة أن الغاية تبرر الوسيلة، لكننا، نحن، لا يمكننا أن نلتمس دواءنا إلا ((عن طريق إحياء العلم وإحياء الهمة مع الاستعانة بالدين)) فننشر التعليم العملي والثقافة الاجتماعية ببساطة ووضوح مسترشدين بهدى العلماء (٢١).

ومن الضروري أن يشمل التعليم كل الأعمار والفئات، ولكل بحسب ما يناسبه ((ولابد أن تصبح التربية من بعد البلوغ، تربية الظروف المحيطة، وتربية الهيئة الاجتماعية، وتربية القانون أو السير السياسي، وتربية الإنسان نفسه)) (٢٢) لأن التربية عملية اجتماعية، تلعب فيها الظروف المحيطة دوراً رئيساً. كما أن التعليم لا يفيد شيئاً، إذا لم يأت عن اقتناع المتعلم بضرورته. والاقتناع يقوم على الحرية بين طرفي العلاقة: المعلم والمتعلم، ويعتمد على الحوار بدل التلقين، ويكون بما يتلاءم مع ميول المتعلم ورغباته. وهذا ينسجم مع تعاليم الأديان، التي تسترشد بالإقناع طريقاً للهداية، في الدرجة الأولى، ثم تحاول ذلك عن طريق الترغيب ثم الترهيب.

والتربية المطلوبة هي إعداد العقل للتمييز والمحاكمة، وحث الناس على تقوية الإرادة وعلى إتقان الأعمال، وهي تربية تشمل العقل والنفس والجسم، فتقوي الأجسام وتحيي العلوم وتنمي الأخلاق وتربي النفس ((على معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه)) (٢٣) وتدعو إلى كل ما هو خير ((لا ينبئ إلا في أرض العدل، تحت سماء الحرية، وفي رياض التريبتين العائلية والقومية)) (٢٤).

ولأن التربية غير ممكنة في ظل الاستبداد فعلى عقلاء الأمة أن يسعوا إلى رفع الضغط عن العقول لتتطلق في سبيلها وتمزق الأوهام، وأن يقنعوا الناس بأنهم خلقوا لغير الذل، وأن يحركوا قلوبهم بخطابات مثيرة تدفعهم إلى اليقظة، وترفع عنهم التأخر، وأن يجعلوهم واثقين بأنفسهم ((ثم بعد ذلك يعتنوا بالتربية حيث يمكنهم حينئذ أن ينالوها على توالي البطون)) (٢٥).

إذا لابد من إزالة الاستبداد الذي يضغط على العقول، قبل البدء بالعملية التربوية الشاملة السليمة، وإزالته لا تعني بالضرورة إزالته مادياً، وإنما إزالة ضغطه على العقول، بالتنوع المبدئية على أنه شر يجب التخلص منه، وأنه يداري قسره بجهلنا، ثم بعد أن يتم القضاء عليه، يمكن البدء بعملية التربية الشاملة، التي لا ينتظر منها أن تؤتي ثمارها إلا في زمن طويل. ((ومن الحكمة استعمال اللين والتدرج والحزم والثبات في سياسة الإرشاد، كما جرى عليه الأنبياء العظام)) (٢٦). فقد ينفر الناس من التربية إذا لم تأت بهم بشكل يتناسب وأوضاعهم الراهنة. على العلماء أن يجتهدوا في إيقاظ الناس وتوعيتهم على ضرورة محاربة الاستبداد، وأن يبينوا لهم كيف يعيش الإنسان هائناً إذا كان حراً طليقاً ((وخلاصة القول أن الأمم التي يسعدها جدها لتبديد استبدادها، تنال من الشرف

الحسي والمعنوي ما لا يخطر على فكر أسراء الاستبداد)) (٢٧) وإذا أردنا نيل هذا الشرف علينا السعي نحو الترقى الحيوي، الذي يتدرج فيه الإنسان، من الترقى بالذات، إلى الترقى بالعائلة. ثم بالعشيرة، ثم بالإنسانية. ويجب ألا ننسى أن الترقى يقوم على أسس من العلم والتربية، وتهذيب النفس والأخلاق، والارتقاء بالعلاقة مع الآخرين بالتعاون. والترقى يتم بالموازنة بين الإدارة والرغبة، وبين النفس والعقل، ولابد من تغليب العقل على النفس لتغليب الإرادة على الرغبة. وهذا يتحقق بمساعدة الأديان، التي لا يمكن إغفال دورها في إحداث الترقى الإنساني، إلا أنها، بالوقت نفسه، يجب ألا تتخذ ذريعة لإحداث التفرقة بين الإخوان، الذين يتبعون أدياناً مختلفة (٢٨).

ويخاطب الكواكبي بني قومه، يحرضهم على التكاتف الوطني، قائلاً: ((أعيذكُم من الخزي والخذلان بتفرقة الأديان وأعيذكُم من الجهل، جهل أن الدينونة لله)) (٢٩). فالدين شأن كل إنسان وربه، ينبغي ألا يتدخل به الآخرون. كما يوجه خطابات تحريضية إلى بني قومه، وبني دينه، وإلى أبناء الشرق، ليقوموا من الذل والتخلف، فيتركوا التقاليد ويتمسكوا بالإرادة، ويرفضوا الظلم، ويبدلوا كل تضحية ممكنة، ويعودوا إلى الدين الأصيل، الذي يدعو إلى التسامح. ويخاطب الغربيين، الذين يتذرعون بحماية المسيحية ليضربوا الوحدة الوطنية، بقوله: ((دعونا يا هؤلاء نحن ندبر شأننا، نفاهم بالفصحاء)) (٣٠) فنحن قادرون على التعايش، بالرغم من اختلاف أدياننا، وقادرون على حماية أدياننا بأنفسنا. ويقول للشرقيين: إن اللحاق بالغرب يتطلب (الصدق في الدين وفي الأخلاق، والاستقلال في الرأي، والحرص على الحرية وعلى الوقت والعمل، وعدم الخوف إلا من الله) (٣٠) فإن إنسان الغرب قد قرر قواعد تصافر عليها العقل والتجريب، وعلينا أن نستتير بما ينفعنا منها، ونسترشد بمبادئ ديننا، حتى نتمكن من التدرج في الترقى. ((وأفنع ما بلغه الترقى في البشر، هو إحكامهم أصول الحكومات المنتظمة)) (وبجعلهم ألا قوة ولا نفوذ فوق قوة الشرع)) (وبجعلهم قوة التشريع في يد الأمة)) (وبجعلهم المحاكم تحاكم السلطان والصلوك على السواء)) (وبجعلهم الأمة يقظة ساهرة على مراقبة سير حكومتها)) (٣١) وذلك "لأن للحكومة تأثيراً مباشراً وعريضاً على نواحي حياة البشر كلها، ولهذا يجب أن يراقب الشعب حسن تنفيذ القانون الذي يضعه حتى لا تتجاوز، ولا يدع لها نفوذاً، غير القيام على تنفيذه، بشكل يضمن المساواة والعدالة للجميع. لذلك فإن ((تقرير شكل الحكومة هو أعظم وأقدم مشكلة في البشر)) (٣٣)، خاض فيها كثير من الباحثين، بغية رسم معالم الحكومة الصالحة، ولكن قلّة من توصل منهم إلى ذلك، وحتى لو أن بعضهم اتفق على بعض القواعد الأساسية، إلا أنهم اختلفوا في وجوه تطبيقها على أحوالهم الخاصة.

هذا علاوة على أن من يتولّى السلطة لا يلبث أن يحنث بوعوده، التي قطعها على نفسه في تحقيق العدالة والحفاظ على المصلحة العامة، بل إنه ليأتي بأفطع الجرائم ثم يحاول تأويلها على أنها لمصلحة الأمة. وهذا كله لأنه يمتلك القوة التي تخريبه بالاستبداد. ((ولأن القوة لا تقابل إلا بالقوة)) (٣٣)، لذلك على الأمة، التي يحكمها الاستبداد، أن تقاومه بكل ما أوتيت من القوة. لكن الأمة، إذا رسخ فيها الاستبداد وتعودته، لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف قيمة الاستقلال؛

بل هي تتعود التبعية العمياء. وحتى إذا نعمت على المستبد، فإنها تنتقم من شخصه ولا تقتلع الاستبداد من جذوره، وهكذا تستبدل مستبدًا بمستبد. وقد تتحرر من الاستبداد عفواً وبلا تخطيط فلا تلبث تتخبط في الفوضى حتى يعاودها الاستبداد أشد وطأة وأكثر شراً.

ولهذا فإن ((الحرية التي تنفع الأمة هي التي تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها، وأما التي تحصل عليها إثر ثورة حمقاء فقلما تغيد شيئاً)) (٣٤)، ومن يريد أن يأخذ بيد الأمة، لإنقاذها من شر الاستبداد، ومساعدتها على اقتلاعها من جذورها؛ عليه ((أن يبت فيها الحياة وهي العلم، أي علمها بأن حالتها سيئة وإنما بالإمكان تبديلها بخير منها)) (٣٥). فإذا شعرت بالألم الاستبداد ومساوئه تتحمس للتخلص منه وتسعى لاستبداله. وإيقاظ شعور الاستياء في الأمة، التي تعاني من وطأة الاستبداد، إنما يقع على عاتق ذوي الشهامة، ممن يرغبون في نهضة قومهم، الذين على كل واحد منهم، حتى يصغي الناس إليه، أن يحرص على ترقية معارفه، وإتقان أحد العلوم، والمحافظة على الآداب العامة، وقلة الاختلاط بالناس، وتجنب مصاحبة الحكام والمفقوتين، وتجنب الحسد، واختيار الأصدقاء، وكنم الآراء، والتحلي بالأخلاق الحميدة، والثبات على المبادئ، والشفقة على الضعفاء، والغيرة على الوطن والدين (٣٥). حتى إذا عمّ الوعي واجتمع الرأي، بدأت على الاستبداد حملة شعواء. وهذا يقودنا إلى الشرط الثاني الذي وضعه الكواكبي لرفع الاستبداد، ونعني به مقاومة الاستبداد باللين والتدرج لا بالشدة والعنف. والوسيلة الوحيدة لإزالة الله ((هي ترقى الأمة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس)) (٣٦) من قبل الراغبين في نهضة الوطن، وتخليصه من أسر الاستبداد وشروره. والذين عليهم أن يعلموا أن اقتناع الناس بضرورة التخلص منه لا يتأتى إلا في زمن طويل، وأن إزالته ليست بالأمر السهل، بل هي تحتاج إلى جهد وصبر طويلين. كما لا بد من معرفة ((أن كل أمر يحصل بقوة قليلة في زمان طويل يكون أحكم وأرسخ وأطول عمراً مما إذا حصل بمزيد قوة في زمان قصير)) (٣٧) فلا ينبغي أن يقاوم الاستبداد بالعنف كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً، ثم لا تثمر عن شيء. أما إذا اشتد الاستبداد وانفجرت الفتنة فعلى العقلاء أن يتابعوا عنها، مبدئياً، حتى يتم حصد المنافقين والمستبدين، بعدئذٍ عليهم أن يوجهوا أفكار الناس بالحكمة، نحو تأسيس العدالة، وذلك بالإشراف على إقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد، ولا بمن لهم علاقة بالفتنة التي حدثت، وذلك ليصار إلى بناء حكومة جديدة جذرياً.

وبين الكواكبي كيفية اندلاع الفتنة أو الثورة الفجائية على الاستبداد، من خلال استعراضه بعض أحوال مخصوصة تهيج العوام. فهي لا تحدث غالباً إلا عقب أحوال منها:

١- مشهد دموي يوقعه المستبد على مظلوم

٢- حرب يخرج منها المستبد خاسراً

٣- إهانة المستبد الدين

٤- تضيق اقتصادي شديد

٥- مجاعة أو مصيبة عامة

٦- تعرض المستبد للمحرمات

٧- مناصرة المستبد العدو

إلى غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال.

لكن المستبد يحاول التحسب من تلك المزالق بمساعدة من أعوانه.

وقد يحدث أن يسوقه بعض معاونيه للوقوع في إحداهما، وهم أقدر الناس على الإيقاع به، لذلك يحاول محاباتهم وإذا أراد شراً بأحدهم فإنه يوجه إليه ضربة مباغتة.

ولمن يريد إثارة الشحناء، ضد الاستبداد، يرسم الكواكبي بعض الطرق لمناهضة المستبد تحت ستار الدين، بإلهائه بالفسق والفجور، وتخريجه بأن الأمة راضية عنه، وقيادته إلى ضرورة المزيد من التشديد لحفظ النظام، وحمله على إساءة التصرف، وكتمان الرشد عنه لإبعاده عن ملاحظة ما يخطط له، وجعل أعوانه يغضون الطرف بإشغالهم في نهب مال الأمة (٣٨).

وقد فعل ذلك بعض المفكرين الغربيين إذ شجعوا الاستبداد بغية تعميم الحقد عليه. لكن الطريق الأمثل لإزالة الاستبداد، في تصور الكواكبي، هو تجنب مثل تلك الثورات الدامية، والاستعاضة منها بالعمل الدؤوب على تجديد الدين وتنقيحه لتجديد أخلاق الأمة والنهوض بها عن طريق إحياء العلم، وإيقاظ الشعور على ضرورة استبدال حكومة شورية بالاستبداد. ثم حمل الأمة على البحث في القواعد السياسية المناسبة لها.

ويركز الكواكبي على أهمية برنامج تدريجي كامل لإصلاح أحوال الأمة. بحيث إن الثورة على الاستبداد لا تبدأ إلا بعد توافر شروط نجاحها، لأن ((كل أمر، كلياً كان أو جزئياً، لا يحصل إلا بقوة وزمان متناسيين مع أهميته)) (٣٩) وإلا كان نصيبه الفشل. لذلك يجب أن تكون مقاومة الاستبداد مقاومة واعية منظمة. وتنظيم المجتمع يقوم على التضامن والاتحاد بين الأفراد ثم بين الأمم. ويجب ألا تكون الفوارق الدينية عائقاً للاتحاد الجنسي (=الوطني) بين الناس، كما يجب ألا تكون الفوارق الجنسية عائقاً للاتحاد الديني بين الأمم.

ويضرب الكواكبي مثلاً على تجاوز ذلك كله بأمريكا، التي وجدت لنفسها مخرجاً من تضارب الانتماءات. فما أحرانا أن نفكر في ما وصل إليه الغربيون، لتنتعظ بما لاقوه من الأهوال، وهم في طريقهم نحو تحرير أنفسهم من سطوة الاستبداد. فإذا كان أقرب طريق للإصلاح السياسي، هو إصلاح الدين، والعودة به إلى أصوله الصحيحة الأولى؛ وإذا كان النهج التدريجي، هو أفضل السبل لتحقيق الهدف؛ لذلك فإن البرنامج التدريجي الواعي يجب أن يبدأ من إصلاح الدين لتصلح السياسة.

٣- إصلاح الدين:

إن كل إنسان مطالب بأن يتبع في أخلاقه وأعماله قانوناً يتوافق ومجتمعه في أساسياته، كذلك على كل قوم أن يتخذوا قانوناً لا يتضارب مع قوانين الأقسام الذين تربطهم معهم علاقات من أي نوع كانت، وذلك حتى يتم التآلف والتعايش بين الأقسام.

ويرى الكواكبي أن الناموس (= القانون) الطبيعي في البشر هو ناموس وحشي لا خير فيه، لأنه مبني على تنازع البقاء، وحفظ النوع، والتزام على الأسهل، والاعتماد على القوة؛ وهذه كلها قواعد شر ((لا يلفها غير ناموس شريف واحد، مودع في فطرة الإنسان، وهو: إنمخه الفكري للقوة الغالبة، أي معرفة الله بالإلهام بالفطري)) وهذه الفطرة الدينية في الإنسان، هي التي تجعل حياته مقبولة، وتجعل تصرفاته متوازنة، تبعده عن إضرار غيره طمعاً في منفعة ذاتية ((وذلك بما يؤمله المؤمن من المجازاة والمكافأة، والانتقام منه وله)) في الحياة الأخرى. والإنسان مفطور على الشعور بوجود قوة غالبة عاقلة، يعبر عنها العامون بلفظة (الطبيعة)، والراشدون المهتدون يعبرون عنها بلفظة (الله) (٤٠).

والدين بمعناه العام هو إدراك النفس وجود تلك القوة الغالبة، ومن هنا فإنها لا بوجود إنسان بلا دين ((بل كل إنسان يدين بدين إما صحيح، أو فاسد عن أصل صحيح، وإما باطل أو فاسد عن أصل باطل)) (٤١)، والدين الصحيح يكفل السعادة في الدنيا، والفلاح في الآخرة.

إن الله يبعث الرسل، لينقذوا الناس من ضلالة الشرك، ويهدوهم إلى عبادة الله وحده، وبذلك يملكون حريتهم، التي تحميهم من ذل الاستعباد خوفاً من مستبد أو ظالم متجبر. والأديان السماوية كلها كانت في بدايتها صحيحة، تبث النظام والنشاط وتؤدي إلى سعادة الدارين، إلى أن طرأ عليها التحريف والتشويش والتشديد فدخلها الشرك بالله.

لقد جاءت التوراة، ومن ثم الإنجيل، بالتوحيد، وتلا ذلك الإسلام مطالباً بالتوحيد وهادماً الشرك بالكلية. فقد ((بني الإسلام بل وكافة الأديان على (لا إله إلا الله)، ومعنى ذلك أنه لا يعيد حقاً سوى الصانع الأعظم)) (٤٣). لذلك على الإنسان ألا يخضع إلا لله فلا سيادة ولا عبودية في الإسلام إلا له. لكن تغييراً حدث في الدين، فترك أصله، واتبعت مزيادات ليست منه في شيء، فغدت حالة أكثر المسلمين تشبه حالة المشركين، إلا أهل جزيرة العرب، الذين استطاعوا المحافظة على أصول الإسلام. ولأن ذلك حدث لذلك بات من الضروري أن نحیی الدين الأصیل. ونصلح ما فسد منه، برد العامة عن ميلها إلى الشرك الأول. وهذا أمر غير هين، ولا يمكن تنفيذه إلا بالعلم والاجتماع على أهمية العودة إلى الإسلام، في أصوله الأولى، بعيداً عن النقول المتخالفة. فلا بد ((أن نترك جانباً اختلاف المذاهب التي نحن متبعوها تقليداً)) (٤٣) وأن نعتمد ما نعلم من صريح الكتاب، وصحيح السنة، وثابت الإجماع، كما فعل أجدادنا الأولون، إذ إن مذهب السلف هو الأصل الذي لا يرد، وهو الذي يجعلنا لا نتفرق في الآراء، ويمكننا من نبذ التقليد، الذي يخالف نص الكتاب أو صريح وثابت

الإجماع. فعلى العلماء أن يقاوموا فكرة التعصب لمذهب دون آخر، ليتمكنوا من جمع كلمة الأمة على رأي واحد، بعيداً عن التشدد في الدين، الذي لم يجعل الله على الناس فيه من حرج، بل إنه أراد أن يرفع الأغلال، التي كان يرسف فيها الناس، وأراد أن يخفف عنهم التكاليف الثقيلة، لذلك لم يكلف الإنسان إلا بما له قدرة عليه، كما أمره بأن لا يغلو في دينه وبأن يقتصد فيه.

وحتى لا يغالي الناس في التعصب للدين، وحتى يتم جمع كلمة المسلمين؛ يقترح الكواكبي أن يعقد فقهاء الأمة كتاباً في العبادات، يعتمدونه المسلمون جميعاً، ويذكر فيه الحد الأدنى للفرائض والواجبات، وكتاباً تذكر فيه السنن المستحبة، وكتاباً للسنن الإضافية، ثم كتاباً للمنهيات فيه المكفرات والكبائر، ثم الصغائر والمكروهات ومثل ذلك توضع كتب للمعاملات بحسب أحكامها الإجماعية أو الاجتهادية أو الاستحسانية ((فيمثل هذا الترتيب يسهل على كل من العامة أن يعرف ما هو مكلف به في دينه، فيعمل به على حسب مراتبه وإمكانه، وبهذه الصورة تظهر سماحة الدين الحنيف)) (٤٤). ومن الضروري أن نلتمس للضرورات أحكاماً اجتهادية، تعمل بها الأمة، ما دام المقتضى باقياً، ويأمر بها الإمام أو السلطان، منعاً للخلاف.

وما أحوج الشرقيين، من الأديان كلها، أن يهجروا العلماء الأغبياء، ويجددوا النظر في الدين، لإعادة النواقص المعطلة فيه، وتهذيبه من الزوائد الباطلة، فيعيدوا الدين إلى أصله. ولا يصلح الدين إلا بالعلم والعلماء الذين يهدون الناس إلى خير الدنيا والآخرة.

إن العلوم أخذت تنمو في الغرب، وقد ظهرت ثمراتها العظيمة في شؤون الحياة، وعلى المسلمين الاهتمام بها، لإصلاح دينهم، ولمجاراة جيرانهم، فقد ((أضحى المسلمون محتاجين للحكمة العقلية، التي كادت تجعل الغربيين أدرى منا حتى في مباني ديننا)) (٤٥) وإذا أردنا أن نستعيد نشأتنا، وأن نجلب إلى ديننا العالم المتمدن، علينا أن نهتدي بأنفسنا، وأن نبدي مزيداً من الاهتمام بالعلم، ونصغي إلى نصيح العلماء العاملين، ونمنع الشعوذة، ونجاهد للحط من قدر العلماء المنافقين الذين يحاولون ممالة المستبد السياسي، وتعلم كيف نفرق بين الأوامر الدينية والأوامر السياسية. وهذا الإصلاح الديني ضروري، لأن السياسيين ((يعتبرون أن إصلاح الدين هو أسهل وأقوى وأقرب طريق للإصلاح السياسي)) (٤٦) وأنه متى زال أحدهما زال الآخر، فإذا صلح الدين صلحت السياسة. والسياسة في نظر الإسلام الصحيح تقوم على الشورى، لذلك فإن مجرد العودة إلى التناهي الإسلامية الأولى، تعني عودة إلى الشورى السياسية.

كما أن للدين فوائد كثيرة، فهو يفيد الترقى الاجتماعي إذا صادف أخلاقاً فطرية لم تفسد، فينهض بها كما نهضت الإسلامية بالعرب، وهو أكبر معين على تحمل مشاق الحياة. والدين المبني على العقل أفضل صارف عن الخرافة، وأنفع وازع للنفس، وأقوى منشط على العمل، ومثبت على المبادئ الشريفة. كما أن الدين هو أفضل مقياس يُستدل به على رقي أو انحطاط نفوس الأمم والأفراد.

وأحكام الإسلام أحكام يتلقاها العقل بالقبول والإجلال. إذ جاءت الإسلامية بالحرية والعدالة والمساواة والشورى، ولكي يتم لنا تحقيق الإسلامية، والتمسك بها، لا بد من إنشاء جمعية تهتم بإصلاح الدين، وتحافظ على مبادئه السامية (٤٧).

٤- إنشاء الجمعية:

أراد الكواكبي التنقيب عن أفضل الوسائل لدرء الاستبداد، والقيام بمشروع النهضة الإسلامية. فنظر حوله ورأى أن العلماء أطلقوا المواعظ، وحاولوا القيام بحركة تجديدية، إلا أن حركتهم لم تنجح، لعدم اجتماع كلمتهم وقوتهم على إجراء النهضة، لذلك راح يدعو إلى إيجاد التعاون المنظم بين جميع من يريد إسقاط الاستبداد، والنهوض بالامة، لأنه لاحظ أن ((الجمعيات المنتظمة يتسنى لها الثبات على مشروعها عمراً طويلاً يفي بما لا يفي به عمر الواحد الفرد)) (٤٨) فإن يد الله مع الجماعة. وبمثل هذه الجمعيات المنتظمة يكمن سر نشأة الأمم الغربية وتطورها. إلا أن إيجاد الجمعية يقع على عاتق الواعين في الأمة، ولهذا نظم الكواكبي أحد كتابيه على أنه ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية، الذي تصور انعقاده في مكة من اثنين وعشرين ممثلاً عن الأقطار الإسلامية، أكثرهم من العرب، تحت شعار "لا نعبد إلا الله". ورأى في اجتماع هذه الفئة المتقفة بداية خير عميم ((وكل عمل عظيم قد ابتدأ به فرد ثم تعاوره غيره إلى أن كمل)) (٤٩)، ولا يستطيع القيام بمثل هذا العمل إلا الراشدون من أبناء أمة تريد النهوض، فعلى علماء الأمة إيقاظ الناس، وتوعية العوام، حتى يهبوا من رقادهم، وينفروا تلبية لمطالب علمائهم بالاتحاد والتعاون، لأن الاشتراك هو أحد أسباب نجاح الأمم المتقدمة، وبه تضبط الحكومات ويتم الحفاظ على القومية. فعلى الناس أن ينبذوا الكسل، ويهبوا إلى التعاون والاجتماع، متسلحين بالعلم. ويقول الكواكبي داعياً إلى عقد جمعية موسعة في مكة:

((هلموا إلى بذل التعاون إنه بإهماله إثم على كل مؤمن

هلموا إلى (أم القرى) وتآمروا ولا تقنطوا من روع رب مهيمن)) (٥٠)

ويتمثل قول الأستاذ المكي الذي اختاره رئيساً للاجتماع: إن الله أمرنا بالتعاون على البر والتقوى، وكذلك فعل نبينا القائل: إن (المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً)، وكان وأصحابه أمرهم شورى بينهم. وإننا بإنشاء جمعية موسعة نتمكن من السيطرة على الحكومة، فنحملها على توفير الأمن والحرية، ونستطيع دفع الاستبدادين: الداخلي والخارجي (= الاستعمار)، فلا يعود بمقدور أحد الاعتداء علينا، لأنهم يرون قوة الشرع مصونة بمراقبة الأمة لتحقيقها وصيانتها. كما ((ينبغي أن لا يهولنا ما ينبسط في جمعيتنا من تفاقم أسباب الضعف والفتور كيلا نياس)) (٥١)، ولنتظر كيف استرجعت الأمم الأخرى نشاطها بعد الضعف. ولنوقن أن الأمر ميسور لأنه قد ((نشأ في الإسلام إنجاب أحرار وحكماء أبرار يعد واحد منهم بألف وجمعهم بألف ألف. ففوة جمعية منظمة من هؤلاء النبلاء كافية لأن تخرق طبل حزب الشيطان، وتسترعى سمع الأمة مهما كانت في رقاد عميق،

مخصوصة، ولا تنتسب إلى مذهب إسلامي معين، بل توفق مسلكها الديني على المذهب السلفي المعتدل، ويكون شعارها "لا نعبد إلا الله"، وأهم أعمالها هو تعليم الأحداث وتهذيبهم. أما الفصل الثالث فيبحث في مالية الجمعية، والفصل الرابع في وظائفها التي من أهمها: إيقاظ فكر علماء الدين في تعميم وتسهيل القراءة والكتابة، والترغيب في العلوم والصنائع والفنون النافعة، وتخصيص المدارس بنوع من التعليم لكل مدرسة، وإصلاح تعليم اللغة العربية والدين، وتوحيد التعليم وأصوله، وتأليف كتب مختصرة بسيطة على ثلاث مراتب: للمبتدئين وللمنتهين، وللابغين. من أهم وظائفها أن ((تعتني الجمعية في حمل العلماء وجمعيات الاحتساب على تعليم الأمة ما يجب عليها شرعاً من المجاملة في المعاملة مع غير المسلمين، وما تقتضيه الإنسانية والمزايا الإسلامية من حسن معاشرتهم ومقابلة معروفهم بخير منه، ورعاية الذمة والتأمين والمساواة في الحقوق، وتجنب التعصب الديني أو الجنسي بغير حق)). وتخصص الجمعية لمنشوراتها أربع جرائد: عربية وتركية وفارسية وأوردية. وترسل بعوثاً إطلاعية إلى البلاد الإسلامية لإرشاد أهلها في الدين والمعارف ((بدون تعرض للأحوال السياسية قطعياً)) وإذا عارضتها بعض الحكومات فإنها تحاول إقناعها بحسن نية الجمعية، وإلا فإنها تلجأ ((إلى الله القادر الذي لا يعجزه شيء)) (٥٦).

وفي القضايا الختامية تقرر أن تكون سياسة الجمعية هي جلب قلوب من تتخيرهم، ويكون مظهرها العجز والمسكنة، فتصح وتلاطف، ولا تلجأ إلى الإلجاء إلا في الضروريات. وقوتها الإخلاص في النية والثبات على العمل. وتعمل الجمعية على تذليل العقبات وبالتدريج، سلاحها العلم والتعليم، وغايتها خدمة المدنية والإنسانية، وغنيمتها بث الحياة في الموحدين. وبذلك يتم قانون الجمعية الذي أقره الأعضاء بالإجماع (٥٦). وقد أتبع هذا القانون بقرار جاء فيه: ((إن الجمعية ((وجدت أن لجزيرة العرب ولأهلها بالنظر إلى السياسة الدينية مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر في غيرهم. بناء عليه رأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم لا يقوم فيها مقامهم غيرهم مطلقاً))، على أنها تحمل بقية الأقوام مهمات مناسبة لهم من وظائف الجامعة الإسلامية فيعهد بالسياسة الخارجية إلى الأتراك، وبالتنظيم إلى المصريين، وبالجنسية إلى الأفغان وتركستان والخزر، وبالعلم والاقتصاد إلى إيران وأواسط آسيا والهند وما يليها (٥٧). ((وحيث كانت الجمعية لا يعينها غير أمر النهضة الدينية، بناء عليه رأت الجمعية من الضروري أن تربط آمالها بالجزيرة وما يليها))، ويعدد الكواكبي أسباب ميل أعضاء الجمعية المصغرة للعرب، وخاصة عرب الجزيرة، ليبين أن الميل ليس ناتجاً عن تعصب سياسي أو جنسي، وإنما هو ناشئ عما للعرب من مزايا، يوردها الكواكبي في صفحات مطولة (٥٨). فهم قد عرف عنهم أنهم يلتزمون الشؤون الوطنية، ويعتمدون أسلوب لا مركزية الحكم، وقوانينهم لا تتعارض مع الشرع، وهم من المسلمين السلفيين عقيده، وهم أهل الدين وحماته، وقد نزل القرآن بلغتهم، وأرضهم مهد الإسلام وتتمتع بموقع انعزالي في قلب العالم الإسلامي، وهي محصنة بفقرها ضد العالم الخارجي، إلى غير ذلك من صفات حميدة، يتمتع بها العرب عموماً، وأهل الجزيرة خصوصاً. ((فهذه هي الأسباب التي جعلت جمعية أم القرى أن تعتبر

العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية)) (٥٩). ويقرر الكواكبي أخيراً على لسان الأمير الهندي الذي يعلّق على مباحثات الجمعية: أن "رجال هذه الجمعية.. حلّوا المشكلة حلاً سياسياً ودينياً معاً)) (٥٩). ولا يخفي الأمير إعجابه بها وبمقرراتها وقانونها، مؤكداً أن مطمحها مركز على النهضة الدينية فقط، وأن الانتظام السياسي يأتي تبعاً للانتظام الديني، وأن العرب هم أهل هذه النهضة لأنه لا يغار على دينه أحد كالعرب، لذلك يجب أن تكون قيادة الجمعية منوطة بهم. وهم وحدهم القادرون على تحقيق برنامج الإسلاميه المرجو تحقيقه والذي تقام بموجبه أفضل أشكال المساواة والحرية والعدالة والشورى، فينعم الناس بالمحبة والإخاء ويجنون ثمار التعاون فيفوزون بالدنيا والآخرة معاً.

خاتمة:

إن منهج الكواكبي، في رفع الاستبدادية، يتميز بأسلوب تدريجي، يعتمد على تكاتف العقول الواعية بطريقة منظمة للقيام بالإصلاح الديني، تمهيداً للتغيير السياسي. والإصلاح حاجة ملحة مفادها إزالة المفاصد، وإكمال النواقص في الإدارة السياسية، لجعلها تتمكن من تحقيق المصلحة العامة. والوعي بالوضع الاستبدادي الفاسد هو الخطوة الأولى في طريق العمل على تغييره، لذلك لابد من توفير القدر اللازم من المعرفة عند الناس، وتهئية الرأي العام لتقبل التغيير المنتظر. لأن الإطاحة بالاستبداد، وإقامة بديله، لا تتم إلا بالتدرج، عن طريق الرقي بالتربية والتعليم، ورفع مستوى الشعور لدى أفراد الأمة. وينصح الكواكبي محاربي الاستبداد بالابتعاد عن العنف ما أمكن.

وإذا حدث أن هبّ الناس في ثورة مفاجئة عليه، فعلى عقلاء الأمة التريث حتى انتهاء الفتنة ليفكروا جيداً في طريق مسار الأمة بعد انتصارها، ثم بعد ذلك يسعون إلى إقامة حكومة لا علاقة لها بما حدث. لكنه - على أية حال - يفضل الثورة التدريجية المخططة التي تبدأ بالإصلاح الديني، نظراً للارتباط الوثيق الصلة بين الدين والسياسة - صلاحاً وفساداً.

إن الدين قائم في فطرة الإنسان، والأديان السماوية صحيحة كلها، وقد جاءت لهدى الناس وتوعيتهم، إلا أن التغييرات التي طرأت عليها بدلت بعض مبادئها. وهذا ما حدث في الإسلام. ومن الضروري أن نصلحه وننقيه مما دخل عليه من مبتدعات غريبة عنه، وذلك بالعودة به إلى أصله وجوهره. وهذا لا يحدث إلا بأن يفهم كل إنسان دينه بشكل صحيح، ويتمسك بحريته فيه، وبأن تجتمع كلمة المسلمين تحت مذهب جامع، يمنع الخلافات لأنه يكفي بالاعتماد على القرآن والسنة وثابت الإجماع. لذلك على أئمة المسلمين أن يضعوا كتباً سهلة يبسطون فيها أهم تعاليم الإسلام، ليساعدوا الناس على ترك الاختلافات المذهبية، وهرج المزيادات، والابتعاد عن التعصب. كما لابد لهم من تجديد النظر في الدين بناء على متطلبات العصر، تاركين التقليد الأعمى، محاولين تطبيق الشرع على الأحوال. وعليهم أن يعبوا من شتى العلوم غير مقتصرين على العلوم الدينية، مدركين أن الدين

إنما يُعرف بالعلم. وأن ينفروا الناس من المزهديات والجهل، ويذكروهم بسماحة الدين، ويوعوهم بأنه لا علاقة لتعدد المذاهب بالنزعات السياسية، وأن التجمع ضروري للمسلمين كافة، وقد أمرت به الإسلامية التي أرادت كي يتعاون المسلمون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قولاً وعملاً، من غير تهاون، لأن ذلك يرد الحكومة عن غيها، ويعود بها إلى وظائفها الأساسية. ويعود بالدين إلى كونه أفضل السبل للترقي الإنساني، وأسهلها للإصلاح السياسي.

إن انتشار الوعي هو الذي يحتم علينا الاهتمام بالدين الداعي إلى العمل والنشاط وإلى اهتمام الناس جميعهم، أو من ينوب عنهم، بالأمر السياسي لأنهم مسؤولون عن المجتمع الذي يعيشون فيه. وبذلك تصلح الأحوال السياسية. إذ يبدأ العمل بتولية الأكفاء للوظائف الحكومية، وباشتراك الجميع فيها، من غير أن تحصر في فئة أو طائفة مخصصة، بل يكون الأمر كله بيد الأمة، فتفضل الأصلح لرعاية المصالح، ويلتزم الناس القانون الذي تحميه الشريعة، وتشيع الشورى التي تتطلبها الإسلامية.

من الإسلام والمسلمين، لا يتم إلا بالتدريج، وبجهود علماء يشكلون جمعية توحدهم الله، ويتعاون أعضاؤها لتحقيق اتفاق المسلمين على محاربة الاستبداد، والعودة بالإسلام إلى أصله النقي. وتكون هذه الجمعية بزعامة العرب، لأنهم أصلح الشعوب لقيادة الجهاد في سبيل الحفاظ على مبادئ «الإسلامية» التي تتضمن المساواة والحرية والعدالة والشورى. فالطريق الموصلة إلى الإسلامية هي انتشار الوعي، والسعي التدريجي لإعادة الإسلام إلى أصله الصحيح، وذلك بإنشاء جمعية تعلم المسلمين، وتنتشر الوعي بينهم. والمعني بإقامة البديل، وبالتمهيد له، إنما هم العلماء أولاً، ثم الكافة من غير أن يستثنى من ذلك أحد.

□

□ الحواشي:

- (١) للاطلاع على معنى الإسلامية، راجع بحثنا بُدائل الاستبداد في فكر الكواكبي. في مجلة "المستقبل العربي" السنة ١٤، العدد ١٥٧، آذار/مارس، ١٩٩٣، ص ٣٢-٤٤.
- (*) بالأصل: تبتدأ.
- (٢) جان داية، صحافة الكواكبي، الوثائق، ص ١٦٣.
- (٣) الكواكبي، أم القرى، ص ١٦.
- (٤) ينظر جان داية، م.س، ص ١٤٩.
- (٥) الكواكبي، طبائع الاستبداد، ص ٢٨.
- (٦) المائدة ٤٤/٥.
- (٧) ينظر: طبائع الاستبداد، ص ٣٦ و ١٢٧-١٢٨.
- (٨) طبائع الاستبداد، ص ١٥١-١٥٨.
- (٩) طبائع الاستبداد، ص ٢٥-٢٦.
- (١٠) م.ن، ص ٤٦-٤٨.
- (١١) طبائع الاستبداد، ص ١٥٧-١٥٨.
- (١٢) أم القرى، ص ١٧٥-١٧٨. وينظر أيضاً: الطبائع، ص ١٥١-١٥٥.
- (١٣) طبائع الاستبداد، ص ١٥٤/١٥٥.
- (*) الرعد ١١/١٣.
- (١٤) أم القرى، ص ٦٦-٦٩.
- (١٥) طبائع الاستبداد، ص ١٥٩.
- (١٦) طبائع الاستبداد، ص ٦٣.

- (٣٩) الكواكبي، الأعمال الكاملة، ط١٩٧٥، ص٢٤٣.
- (٤٠) ينظر: أم القرى، ص٧٠-٧٧.
- (٤١) م.ن، ص٢٥.
- (٤٢) طبائع الاستبداد، ص٥١. ينظر: م.ن، ص٣٣-٣٤.
- (٤٣) أم القرى، ص١٣.
- (٤٤) م.ن، ص١١٥. ينظر: م.ن، ص١٥٥.
- (٤٥) أم القرى، ص٥٥.
- (٤٦) طبائع الاستبداد، ص٣٢.
- (٤٧) ينظر: م.ن، ص١١٨-١٢٠.
- (٤٨) أم القرى، ص١٧.
- (٤٩) طبائع الاستبداد، ص١٣٣.
- (٥٠) م.س، ص٤.
- (٥١) ينظر: م.ن، ص٩-٢٥.
- (٥٢) ينظر: م.ن، ص٩-٢٥.
- (٥٣) م.ن، ص٣٩.
- (٥٤) ينظر: م.ن، ص٦٢-٦٤.
- (٥٥) ينظر أم القرى ص١٩١-١٩٦.
- (٥٦) ينظر: أم القرى، ص١٩٩-٢١٨.
- (٥٧) ينظر: أم القرى، ص١٩٩-٢١٨.
- (٥٨) ينظر: أم القرى، ص٢١٨-٢٢٢.
- (٥٩) م.ن، ص٢٢٤.

- (١٧) أم القرى، ص١٨٣-١٨٤.
- (١٨) أم القرى، ص١٩٢.
- (١٩) جان داية، صحافة الكواكبي، الوثائق، ص١٤٩.
- (٢٠) م.س، ص١٨٦.
- (٢١) طبائع الاستبداد، ص٩٤-١٠٠.
- (٢٢) طبائع الاستبداد، ص١٠٣.
- (٢٣) م.ن، ص١١٣.
- (٢٤) طبائع الاستبداد، ص١٠٦.
- (٢٥) م.ن، ص١١٣.
- (٢٦) م.ن، ص١٠٤.
- (٢٧) م.ن، ص١٤٠.
- (٢٨) ينظر م.ن، ص١١٦.
- (٢٩) الكواكبي، الأعمال الكاملة، طبعة ١٩٧٥، ص٢٠٨-٢١١.
- (٣٠) طبائع الاستبداد، ص١٤٠.
- (٣١) م.ن، ص١٤٤.
- (٣٢) م.ن، ص١٤٥.
- (٣٤) طبائع الاستبداد، ص١٥٢.
- (٣٥) ينظر: م.ن، ص١٥٣-١٥٥.
- (٣٦) م.ن، ص١٥٥.
- (٣٧) أم القرى، ص١٧.
- (٣٨) ينظر: طبائع الاستبداد، ص١٥٥-١٥٧.

المصادر والمراجع:

- داية، جان. صحافة الكواكبي. بيروت، مؤسسة فكر، سلسلة فجر النهضة (٣)، ط١، تموز ١٩٨٤؛ ص٢٤٨.
- الكواكبي، عبد الرحمن: الأعمال الكاملة: تح محمد عمارة- بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٥؛ ص٤٣٣.